مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العمالة المؤنثة في القطاع غير المنظم ودورها على سوق العمل السورية خلال الفترة 2002 – 2010
اسم الكاتب: د. وليد عامر، د. أيمن العشعوش، نورا منصورة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4448
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (6) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (6) 2013

العمالة المؤنثة في القطاع غير المنظم ودورها على سوق العمل السورية خلال الفترة 2002-2010

الدكتور وليد عامر [*]
الدكتور أيمن العشعوش [**]
نورا منصورة [***]

(تاريخ الإيداع 20 / 8 / 2013. قُبِل للنشر في 30 / 9 / 2013)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع الإناث في القطاع غير المنظم, وتحديد مدى مساهمتهن في النشاط الاقتصادي, وذلك لتحديد حصة القطاع غير المنظم بالنسبة للإناث في سوق العمل.

لاسيما أن ذلك سيوضح إن كان هناك خلل في استقطاب القطاع المنظم للعمالة المؤنثة. وسيتم ذلك من خلال تحليل واقع عمالة الإناث في القطاع المنظم, وتحديد حصتهن من سوق العمل من جهة, وتحديد خصائص المشتغلات في القطاع غير المنظم من جهة ثانية. حيث تعدّ أساساً لوضع السياسات الاقتصادية المستقبلية, وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج, أهمها :

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة الإناث من القطاع غير المنظم في النشاط الاقتصادي, وعمالتهن في القطاع غير المنظم.
- تتأثر عمالة الإناث في القطاع غير المنظم بعمر الإناث المشتغلات, والمستوى التعليمي لهن.

الكلمات المفتاحية: القطاع غير المنظم, العمالة المؤنثة, سوق العمل .

[*] **أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– تشرين– سورية.**
[**] **أستاذ مساعد – قسم الإحصاء و البرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**
[***] **طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – اختصاص تخطيط قوى عاملة – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية–سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (6) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (6) 2013

Female Labour In The Informal Sector and its Role in Syrian Labour Market during the Period 2002-2010

Dr. Walid Amer [*]
Dr. Ayman Achouch [**]
Noura Mansoura [***]

(Received 20 / 8 / 2013. Accepted 30 / 9 / 2013)

□ ABSTRACT □

The purpose of this research is to analyze the reality of the female informal sector, and to determine the female labour, informal sector participation in the economy, which leads to determine the share of informal sector in the labour market. That will illustrate the deficiency of the formal sector in attracting female labour. On one hand, that will be done by analyzing the reality of the informal female labour and determining their share in the labour market, and determining the properties of informal female labour on the other hand. Both of the analyzing and determining will give the future view to help in putting economic policies, using descriptive analytical method. The research found many results, the most important were:

- There is a significant relationship between the female labour participation rate and their works in the informal sector.
- The informal female labour is affected by age group and educational attainment.

Key Words: Informal sector, Female Labour, Labour Market

[*] **Associate Professor, Department of Economic Planning, Labour Force Planning , Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** Associate Professor, Department of Statistic and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*****PHD Student, Department of Economic Planning, Labour Force Planning specialty, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تشكل ظاهرة القطاع غير المنظم (Informal Sector) تحدياً حقيقاً لأي اقتصاد كونه يعتبر قطاعاً جاذباً للفقراء والعاطلين عن العمل حتى أنه يشمل العاملين في القطاع الرسمي الراغبين بزيادة تدفقاتهم النقدية مخرجاً بذلك من الإحصائيات الاقتصادية تدفقات نقدية غير مسجلة وبالتالي غير خاضعة للرقابة, مما يشكل عقبة أمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وبما أن القطاع غير المنظم يعد مستقطباً أساسياً للعمالة في ظل نقص أو غياب سياسات التشغيل, لا يمكن إغفال وجوده, لاسيما في الاقتصاديات النامية, وهذا ما ينطبق على الاقتصاد السوري, وبالتالي يعدّ جزءاً مهمّاً من سوق العمل.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد الأسباب الكامنة في اتساع حصة القطاع غير المنظم في سوق العمل من جهة, واستقطابه للعمالة المؤنثة من جهة ثانية, فتكون بمثابة أسس تساهم في وضع السياسات المستقبلية.

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة يتمثل بتحديد العوامل المؤثرة على استقطاب القطاع غير المنظم للعمالة المؤنثة, وبالتالي تحديد حصته من سوق العمل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بعدم قدرة القطاع المنظم على استيعاب العمالة المؤنثة, مما يشكل عبئاً على سوق العمل. حيث تجد تلك العمالة في القطاع غير المنظم بيئة مناسبة في ضوء غياب فرص التوظيف في القطاع المنظم, وبالتالي يصبح القطاع غير المنظم جاذباً لتلك العمالة, مستحوذاً على حصة لا بأس بها من سوق العمل المؤنث. وبالتالي تتمثل مشكلة البحث بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

حيث سيبحث في:

- ما هي حصة القطاع غير المنظم من سوق العمل للإناث؟
- ما هي خصائص القوى العاملة المؤنثة في هذا القطاع (التركيب العمري, المستوى التعليمي, الحالة العملية, النشاط الاقتصادي, وأقسام المهن)؟

فرضيات البحث:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة الإناث في سوق العمل وعمالتها في القطاع غير المنظم.
2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزع النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم حسب الفئات العمرية, ومستوى مساهمتهن في النشاط الاقتصادي.
3. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحصيل العلمي للنشطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, ومستوى مساهمتهن في النشاط الاقتصادي.

منهجية البحث:

سيعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي, حيث سيتم وصف حالة العمالة المؤنثة في القطاع غير المنظم وتحليل البيانات المتعلقة بها, ومن ثم استخلاص النتائج ووضع التوصيات التي تعالج مشكلة البحث.

الحدود المكانية والزمانية:

- الحدود المكانية: القطاع الخاص غير المنظم في الجمهورية العربية السورية بالنسبة للإناث
- الحدود الزمانية: الفترة الممتدة بين 2002-2010, على الرغم من انقطاع الفترة لعدم توافر بيانات تفصيلية لكل الفترة المدروسة.

النتائج والمناقشة:

1. الإناث والقطاع غير المنظم وحصتهن من سوق العمل:

1.1 ماهية القطاع غير المنظم :

تتعدد الآراء في تعريف الاقتصاد غير المنظم (Informal Economy), باعتباره قطاعاً متشابكاً, وعلى الرغم من تعددها, تتفق الآراء الاقتصادية بأنه قطاع يقدم دخلاً مخفياً عن السلطات الضريبية والنقدية وبالتالي لا يدخل في حسابات الناتج أو الدخل القوميين. إن القطاع غير المنظم بشكل عام يشمل الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة. وفي هذا البحث ستكون الأنشطة المشروعة, وخاضعة لإحصائيات الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإحصائيات – رغم ما تقدمه من أرقام- فهي لا تعبر عن واقع العمالة غير المنظمة بشكل كامل فالأنشطة غير المنظمة لا يمكن حصرها بشكل كامل.

يستخدم مكتب العمل الدولي مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" باعتباره يشمل القطاع غير المنظم فضلاً عن العمالة غير المنظمة(Informal Labour), وهو ما يقدم الإطار النظري الدولي لقياس الاقتصاد غير الملحوظ, وهو ما يميز القطاع غير المنظم عن الإنتاج السري والإنتاج غير الشرعي والإنتاج الأسري لأغراض الاستخدام النهائي الخاص**[1]**.

يعرَف فيتو تانزي(1981) الاقتصاد غير المنظم بأنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا يقرَ عنها ضريبياً أو لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي**[2]** .

وعرف من قبل فريدريك شنايدر, دومنيك, إنستي.(2002): بأنه القطاع الشامل لكافة الأنشطة الاقتصادية التي ينتج عنها دخل يمكن أن يكون خاضع للضريبة إذا ما تم تقييده لدى السلطات الضريبية, ولا يشمل الأنشطة المشروعة فقط بل و أنشطة منتجة لسلع وخدمات قانونية تولد دخولاً لا يبلَغ عنها**[3]**.

أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت القطاع غير المنظم: بأنه عبارة عن وحدات تعمل في إنتاج السلع والخدمات القانونية هادفة إلى توليد فرص عمل ودخل لأشخاص معينين, تعمل في نطاق صغير ومستوى منخفض من التنظيم ولا يوجد فصل بين العمل ورأس المال كعنصري إنتاج, يقوم العمل على العلاقات الشخصية و العائلية والقرابة وليس على علاقات تعاقدية أو ضمانات رسمية**[4]**.

فإذا كان القطاع غير المنظم قد حددّ من خلال ما سبق, فإن العمالة غير المنظمة العاملة ضمن هذا القطاع ستكون عمالة محلية دون عقود نظامية, غير خاضعين لضمانات صحية واجتماعية, ودونما استقرار وظيفي.

ويمكن تصنيف أنواع العمالة غير المنظمة في القطاع غير المنظم إلى:

- العاملون في وحدات تشغيلية غير مسجلة وغير منظمة بما فيها أصحاب العمل, والعاملون.
- العمالة المأجورة بدون عقود نظامية تضمن حقوقهم, سواء في وحدات تشغيلية منظمة أو غير منظمة, أو لدى الأسر.
- العمالة الأسرية غير المأجورة, إضافة للعمل المنزلي.
- العاملون لحسابهم.
- العمالة المؤقتة أو الجزئية, العمالة الموسمية, العمالة المحلية **[5]**.

1.2 القطاع غير المنظم وسوق العمل:

يعد القطاع غير المنظم جزءا من سوق العمل شأنه شأن أي قطاع آخر. مستحوذاً على جزء من العمالة, مستقطبا إياها.

فمن خلال مسوح قوة العمل في سورية, أدرج القطاع غير المنظم شأنه شأن القطاع الخاص المنظم, القطاع الحكومي والقطاع المشترك, حيث تم تعريف العاملين في القطاع غير المنظم: " أنهم العاملون الذين يمارسون نشاطهم الإنتاجي والخدمي خارج إطار المنشأة, والمنشأة هي بناء أو جزء من بناء" **[6]**.

ويبين الجدول الآتي حصة القطاع غير المنظم من سوق العمل وفقا للمشتغلين, حيث أن قوة العمل تتكون من المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل أم لم يسبق لهم العمل, وبما أن المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل لم يتحدد توزعهم بعد في القطاعات الاقتصادية فهم خارج التقدير, بينما المتعطلين ممن سبق لهم العمل فإن توزعهم لم يظهر إلا مؤخراً حسب مسوح قوة العمل, لذلك تحسب نسبة المشتغلين في القطاع غير المنظم من إجمالي قوة العمل كما يلي:

الجدول(1): توزع العمالة غير المنظمة حسب النوع الاجتماعي:

العام	إجمالي قوة العمل	قوة العمل للذكور	قوة العمل إناث	إجمالي المشتغلين في القطاع غير المنظم	الذكور في القطاع غير المنظم	إناث في القطاع غير المنظم
2002	5459580	4289200	1170380	1131812	1028370	103442
2006	5292181	4465400	826781	1526866	1455593	71273
2007	5400373	4553300	847073	1664714	1558129	106586
2008	5442439	4555300	887139	1539457	1353231	186226
2009	5442153	4637700	804453	1628449	1488128	140321
2010	5530443	4696000	834443	1501204	1361773	139431
معدل النمو	0.21	1.51	-5.64	4.71	4.68	4.98

المصدر: مسوح قوة العمل, للأعوام 2002و 2006-2010

من خلال الجدول يظهر ما يلي:

ارتفاع إجمالي قوة العمل خلال الفترة المدروسة, فقد كان حجم القوى العاملة 5459580 عام 2002 وأصبح 5530443 عام 2010, وذلك بمعدل نمو وقدره 0.21%.

إلا أن معدل النمو هذا يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع حجم قوة عمل الذكور من 4289200 عام 2002 إلى 4696000 عام 2010, فقد كان معدل نمو القوى العاملة للذكور 1.51% مقابل تناقص حجم القوة العاملة المؤنثة لنفس الفترة. حيث كان معدل النمو متناقصاً بمقدار 5.64%, مما أدى إلى تناقص حجم القوة العاملة المؤنثة من 1170380 عام 2002, إلى 834443 عام 2010.

وهذا ما يوضح ميل قوة العمل خلال الفترة المدروسة إلى جانب الذكور, ولكن ومن خلال تحديد حجم المشتغلين في القطاع غير المنظم, يلاحظ ازدياد حجمهم الإجمالي بالنسبة لسنة الأساس 2002, وهذا ما يدل على تأثيره في إجمالي حجم قوة العمل, فهو جزء منها. أي أن القطاع غير المنظم استحوذ على 30% تقريبا من حجم سوق العمل خلال الفترة المدروسة.

فقد بلغ معدل نمو إجمالي المشتغلين في القطاع غير المنظم 4.71%, حيث بلغ 1501204 عام 2010, بعد أن كان 1131812 عام 2002. ووفقاً للنوع الاجتماعي, فإن حجم المشتغلين الذكور في القطاع غير المنظم 1028370 عام 2002, وبلغ 1361773 عام 2010, وذلك وفق معدل نمو وقدره 4.68%.

فعلى الرغم من أن مساهمة الذكور في القطاع غير المنظم هي أكبر من مساهمة الإناث كحجم إجمالي, إلا أن مقدار التغير للإناث المشتغلات في القطاع غير المنظم يفوق مقدار تغير الذكور لنفس الفترة, فقد بلغ 34.8% مما أدى إلى ازدياد حجمهن في القطاع غير المنظم من 103442عام 2002, إلى 139433 عام 2010, وبمعدل نمو وقدره 4.98%.

ويعود ارتفاع حجم المشتغلين الذكور في القطاع غير المنظم مقارنة بالإناث, لارتفاع حجم القوة العاملة لهم مقارنة بضعفها لدى الإناث, فعلى الرغم من التذبذبات الحاصلة في حجم قوة العمل للإناث بين ارتفاع وانخفاض, إلا أنها انخفضت بالمجمل بين عامي 2002 و2010 كما سبق وذُكر.

و على الرغم من انخفاض حجم القوة العاملة المؤنثة من إجمالي قوة العمل, إلا أن المشتغلات في القطاع غير المنظم يستحوذن على جزء لا يمكن إغفاله ولاسيما بارتفاع حجمهن خلال الفترة المدروسة.

1.3 القطاع غير المنظم والعمالة المؤنثة:

يقصد بعمالة الإناث في القطاع غير المنظم (Female Labour In Informal Sector), عملهن في أنشطة إنتاجية سواء لدى الغير بأجر(في صناعات صغيرة، مثل صناعة الأحذية أو الملابس الجاهزة، أو المنتجات الغذائية ..الخ، أو لدى الأسرة أو لحسابها(في إنتاج الملابس الجاهزة، وإنتاج الغذاء).

وهو العمل في أنشطة الخدمات سواء في خدمات الإنتاج لدى الغير بأجر(مثل أعمال البيع)،أو لدى الأسرة أو لحسابها(كأعمال البيع في حانوت تملكه الأسرة أو في مكان شبه ثابت في السوق)، أو في الخدمات الشخصية والاجتماعية(مثل الخدمة في المنازل وجمع القمامة، ومربيات الأطفال[7].

فإذا ما بُحث عن الأسباب وجد أن أسباب اتجاه الإناث للقطاع غير المنظم يمكن أن تحدد بشكل عام كما يلي:

1. تساهم معدلات النمو السكاني المرتفعة بتحول الإناث نحو القطاع غير المنظم, لتأمين حاجياتها الضرورية.

2. عدم قدرة صاحبات الأجور الضعيفة اللاتي يعملن في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهن، مما يدفع المرأة للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية [8].

3. تمارس المرأة بعض الأعمال (كالحياكة وما شابه) في المنزل وبالتالي يحقق العمل غير المنظم للمرأة دخولاً إضافية وهي في منزلها معتنية بأولادها.

ورغم انخفاض حجم القوة العاملة المؤنثة من إجمالي قوة العمل في سورية, حيث بلغت وسطياً خلال الفترة المدروسة 16.9%, فإن القطاع غير المنظم استقطب ويستقطب العمالة المؤنثة, ويوضح الجدول التالي توزع المشتغلات في القطاع غير المنظم :

الجدول(2): توزع المشتغلات في القطاع غير المنظم خلال الفترة المدروسة:

العام	نسبة المشتغلات إلى إجمالي *المشتغلين	نسبة المشتغلات في القطاع غير المنظم إلى إجمالي المشتغلين	نسبة المشتغلات في القطاع غير المنظم إلى المشتغلات الإناث	نسبة المشتغلات في القطاع غير المنظم إلى إجمالي *المشتغلين في القطاع غير المنظم
2002	18.4	2.1	11.6	9.1
2006	13	1.5	11.3	4.7
2007	12.7	2.2	16.9	6.4
2008	13.9	3.8	27.7	12.1
2009	12.5	2.8	22.4	8.6
2010	12.9	2.8	21.4	9.3

المصدر من إعداد الباحثة وفق مسوح قوة العمل للأعوام المدروسة

*** المشتغلين: للذكور والإناث معاً**

يلاحظ من الجدول السابق واقع الإناث في القطاع غير المنظم, حيث يُظهر انخفاض نسبة الإناث إلى إجمالي المشتغلين خلال الفترة المدروسة, فقد بلغت 18.4% عام 2002, وانخفضت حتى بلغت 12.9% عام 2010, بينما نسبة المشتغلات في القطاع غير المنظم إلى إجمالي المشتغلين قد ازدادت من 2.1% عام 2002 إلى 2.8% عام 2010. وهذا ما يعني أنه وعلى الرغم من الانخفاض في حجم المشتغلات من إجمالي المشتغلين, بقي القطاع غير المنظم محافظاً على استقطابه العمالة غير المنظمة للإناث.

ويلاحظ أيضاً ازدياد نسبة الإناث في القطاع غير المنظم إلى المشتغلات الإناث خلال الفترة المدروسة, من 11.6% عام 2002 حيث كان عدد المشتغلات /103442/ إلى أن أصبح 21.4% عام 2010 فبلغ عدد المشتغلات /139431/.

ويعود ذلك لهجرة اليد العاملة المذكرة إلى دول الجوار بسبب تفاوت الرواتب والأجور بين سورية وهذه الدول**[9]**.

مما ساهم في انخفاض الحجم الإجمالي للمشتغلين, وفي الصدد نفسه يمكن القول اتجاه الإناث لسد فراغ هجرة عمالة المشتغلين الذكور لدول الجوار ولاسيما أن أغلب أعمال الإناث في القطاع غير المنظم تمارس في المنزل.

ومن خلال نظرة تحليلية لواقع العمالة المؤنثة في القطاع غير المنظم, يمكن البحث عن نسبة مساهمتهن في النشاط الاقتصادي وذلك بمقاربة بسيطة مع معدل مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي المنقح المعطى بالعلاقة:

معدل مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي المنقح = القوة العاملة المؤنثة /الإناث في سن العمل[10].

فيمكن القول:

معدل مساهمة المشتغلات في النشاط الاقتصادي للقطاع غير المنظم=المشتغلات في القطاع غير المنظم /الإناث في سن العمل

الجدول(3): مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي:

العام	2002	2006	2007	2008	2009	2010
مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي	23.2	14.9	14.4	14.7	13	12.9
مساهمة المشتغلات في النشاط الاقتصادي للقطاع غير المنظم	2.05	1.29	1.81	3.09	2.27	2.16

المصدر: الباحثة من خلال بيانات مسوح قوة العمل للأعوام المدروسة

من خلال معدلات المساهمة في الفترة المدروسة وفقا للجدول السابق يلاحظ:

انخفاض في مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي خلال سنوات الدراسة بشكل ملحوظ من 23.9% إلى 12.9%عام 2010, ويعود ذلك لانخفاض قوة العمل المؤنثة من جهة الجدول(1) وارتفاع حجم الإناث في سن العمل فقد بلغ معدل نمو الإناث في سن العمل 2.79%, مما أدى إلى انخفاض في المعدل.

بينما مساهمة المشتغلات في القطاع غير المنظم في 2010 كانت أعلى منها في 2002 فقد بلغت 2.16%, رغم أنها مرّت بتذبذبات في المعدلات, لكنها بقيت أكثر تقاربا من مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي.

أي أن التغير الحاصل في مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي يعود لانخفاض حجم المشتغلات في القطاع المنظم.

وهذا ما يدفع للبحث عن العلاقة بين معدل مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي وبين نسبة المشتغلات في القطاع غير المنظم إلى إجمالي المشتغلات, وذلك باختبار الفرضية الأولى للبحث:

وباختبار الفرضية الموضوعة وفق برنامج Spss يلاحظ أن: $0.05 > 0 = sig$ وبالتالي فإن ذلك يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي وبين عمالتهن في القطاع غير المنظم, وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل.

ومن خلال معامل ارتباط بيرسون = 0.623 – يلاحظ وجود ارتباط بين مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي وبين عمالتهن في القطاع غير المنظم, ولكن بعلاقة عكسية, وذلك يعود لارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع غير المنظم على الرغم من انخفاض مساهمتهن في النشاط الاقتصادي.

2. خصائص المشتغلات في القطاع غير المنظم:

إن مساهمة القطاع غير المنظم في سوق العمل بالنسبة للإناث تفرض دراسة تحليلية لتوزع المشتغلات في هذا القطاع لتحديد خصائصهن وذلك من خلال:

1.2 توزع النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم حسب الفئات العمرية:

يقصد هنا بالنشطين اقتصادياً في القطاع غير المنظم المشتغلات والمتعطلات اللواتي سبق لهن العمل في القطاع غير المنظم, حيث تشير مسوح قوة العمل إلى توزعهن حسب الفئات العمرية كنشطات اقتصادياً, وبالتالي تكون مساهمة النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم كما يلي:

الجدول(4): مساهمة النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم في النشاط الاقتصادي:

العام	2002	2003	2006	2007	2008	2009	2010
مساهمة النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم	2.39	6.8	1.38	1.92	3.30	2.31	2.20

المصدر: الباحثة وفق مسوح قوة العمل للأعوام 2002- 2010

فإذا ما تمت مقارنته مع الجدول (3) يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة المشتغلات في النشاط الاقتصادي بالنسبة لمساهمة النشيطات في النشاط الاقتصادي, وذلك يعود إلى أن مقدار التغير في أعداد المشتغلات 34.8% فاق مقدار التغير في أعداد النشيطات 17.7%, وذلك يدل على أن التغير كان بسبب ارتفاع المشتغلات في القطاع غير المنظم مقارنة بالمتعطلات في نفس القطاع, حيث بينت مسوح قوة العمل أعداد العاطلات عن العمل ممن سبق لهن العمل في القطاع غير المنظم كما يلي:

الجدول(5): الإناث المتعطلات اللاتي سبق لهن العمل في القطاع غير المنظم:

العام	متعطلات سبق لهن العمل غير منظم	نسبة المتعطلات في القطاع غير المنظم إلى إجمالي النشيطات اقتصادياً
2006	5097	6.67
2007	6205	5.5
2008	12628	6.35
2009	2710	1.89
2010	2091	1.48

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام 2006-2010, النسب من إعداد الباحثة

إن الجدول السابق وضح سبب الفروق بين مساهمة النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم ومساهمة المشتغلات في القطاع غير المنظم بالنسبة للنشاط الاقتصادي, إلا أنه بالمجمل كان ذا سلوك إيجابي مقارنة بمساهمة الإناث الإجمالية في النشاط الاقتصادي الجدول (3).

وبالتالي فإن تحديد خصائص الإناث في القطاع غير المنظم وفقاً لفئات العمر, ستكون حسب كونهن نشطات اقتصادياً (متعطلات, مشتغلات).

حيث يقدم توزع النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم وفق الفئات العمرية مؤشرا على تحول الإناث ضمن القطاع غير المنظم, وذلك وفقا لاستجابتها للمتغيرات الاجتماعية التي تشكل تحولا في توزعهن ضمن التركيبة

العمرية, حيث توزعت النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم خلال الفترة المدروسة وفق الجدولين (6-أ) (6-ب) الآتيين:

الجدول(6- أ): نسبة توزع النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم حسب الفئات العمرية:

العام	15-24	نسبة 15-24	25-34	نسبة 25-34	35-44	نسبة 35-44
2002	60234	50.1	29202	24.3	15121	12.6
2006	28484	37.3	20212	26.5	13567	17.8
2007	35186	31.2	30426	27	21516	19.1
2008	67434	33.9	59263	29.8	36700	18.5
2009	52904	37	39415	27.6	26189	18.3
2010	47208	33.4	37235	26.3	31405	22.2

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام المذكورة, النسب من إعداد الباحثة

حيث يبين الجدول ما يلي: شكلت نسبة الإناث المساهمات في القطاع غير المنظم في الفئة العمرية (15-24)سنة, نسبة أعلى من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم.

ويعود ارتفاعها مقارنة بالفئات الأخرى, إلى تسرب الإناث من المدارس, ودخولهن سوق العمل, وبالتالي فالقطاع غير المنظم هو المستقبل الأساسي لهن, في ظل مواصفاته التي يتمتع بها. فيكون دخول الإناث إليه بسهولة ولاسيما في الأعمال التي لا تتطلب مهارة .

ورغم ارتفاع نسبة المساهمات في القطاع غير المنظم في هذه الفئة عن باقي الفئات الأخرى, فإنها أخذت بالانخفاض خلال الفترة المدروسة محافظة على نسبتها المرتفعة, فإذا ما بحث عن السبب, يمكن القول إن هذه الفئة تشمل الإناث اللواتي تسربن من المدارس, أو أنهين مرحلة التعليم الأساسي وتوقفن عندها. وبالتالي انخفاض نسبة النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم لهذه الفئة خلال الفترة المدروسة رغم بقائها أعلى نسبة, وهذا ما يؤكد أن القطاع غير النظامي بالنسبة للإناث فتي.

وتناقص تلك الفئة ترافق بازدياد الفئة العمرية (25-34) سنة, حيث ارتفعت مساهمة هذه الفئة العمرية من النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم من 24.3% عام 2002, إلى 26.3% عام 2010.

أما بالنسبة للفئة العمرية من(35-44) ازداد حجم الإناث النشيطات في القطاع غير المنظم من 15121 عام 2002, إلى 31405 عام 2010, فقد شكلت هذه الفئة نسبة 12.6% من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم وذلك وفق عام 2002, وازدادت لتصبح 22.2% عام 2010.

ويمكن تفسير ذلك بأنها الفئة المتوافقة مع الفترة اللاحقة لفترة الزواج والإنجاب بالنسبة للإناث, حيث تعود المرأة للعمل إلى القطاع غير المنظم, لضعف القطاع الرسمي في استيعابها, وكونها تميل لزيادة دخلها بالعمل غالباً في أعمال تنجز في المنزل مما يجعل القطاع غير المنظم ينمو في هذه الفئات.

الجدول (6- ب): نسبة توزع النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم حسب الفئات العمرية:

العام	45-54	نسبة 45-54	55-64	نسبة 55-64	65+	نسبة 65+
2002	11351	9.4	3471	2.9	904	0.75
2006	9264	12.1	3429	4.5	1412	1.85
2007	15222	13.5	7303	6.5	3138	2.78
2008	22151	11.1	10671	5.4	2635	1.33
2009	14956	10.5	7335	5.1	2232	1.56
2010	17305	12.2	6545	4.6	1826	1.29

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام المذكورة, النسب من إعداد الباحثة

من خلال الجدول (7- ب) يمكن القول إن النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم في كل من الفئتين العمريتين المتلاحقتين (45-54) سنة, و (55-64) سنة قد ازدادتا أيضا في القطاع غير المنظم.

فقد ازدادت فئة (45-54) سنة من الإناث النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم من 11351 بنسبة من إجمالي النشيطات في القطاع غير المنظم, وقدرها 9.4%عام 2002, إلى 17305 بنسبة وقدرها 12.2% عام 2010.

وكذلك الأمر مع الفئة العمرية(55-64) سنة, فقد ازدادت نسبتها في المشاركة في النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم من 2.9% عام 2002, إلى 4.6% عام 2010, رغم تفاوتها خلال السنوات. وهذا ما يدل على رغبة وميل الإناث للعمل رغم تقدمهن في العمر, وعدم قدره هذه الفئة من القوة العاملة المؤنثة, على إيجاد فرص عمل في القطاع المنظم, سواء الخاص منه أو العام, ولاسيما بوجود شرط العمر في التوظيف, فتلجأ إلى القطاع غير المنظم.

مما سبق يلاحظ أن جميع الفئات تُأثر في عمالة الإناث في القطاع غير المنظم, وبالتالي لا بد من تحديد درجة ارتباط التركيبة العمرية مع مساهمة النشيطات اقتصادياً من القطاع غير المنظم في النشاط الاقتصادي, الجدول(5) السابق, وذلك باختبار الفرضية الثانية للبحث:

الجدول(7): الارتباط بين توزع النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم حسب الفئات العمرية وبين مساهمتهن في النشاط الاقتصادي خلال الفترة المدروسة:

مساهمة النشيطات اقتصادياً من القطاع غير المنظم في النشاط الاقتصادي	الفئة العمرية	15-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+
	معامل ارتباط بيرسون	0.928	0.939	0.764	0.833	0.76	0.296
	درجة المعنوية	0<0.05	0<0.05	0.02<0.05	0<0.05	0.02<0.05	0.36>0.05
	قبول الفرضية	قبول الفرض البديل	قبول الفرض البديل	قبول الفرض البديل	قبول الفرض البديل	قبول الفرض البديل	قبول الفرض العدم

المصدر: مخرجات spss

إن العلاقة طردية وفق معامل بيرسون, حيث الفئة العمرية (25-34) للإناث النشاطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم هي أكثر فئة مساهمة في النشاط الاقتصادي, تليها الفئة العمرية(15-24), ثم الفئة (45-54), ثم الفئة (35-44) تليها الفئة (55-64).

وهذا ما يدفع للقول إن التركيب الهيكلي للفئات العمرية وتغيره تبعا للوضع الاجتماعي يؤثر على دخول الإناث سوق العمل من خلال القطاع غير المنظم, وإن أي تحول في تركيب الفئات العمرية من شأنه أن يؤثر على مساهمة الإناث في القطاع غير المنظم .

2.2 النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم وحالتهن التعليمية:

إن البحث في الحالة التعليمية للنشطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, يقدم مؤشراً مفسراً للتحول في الفئات العمرية التي سبق وأشير له, كما أنه يبن سبب اتجاه الإناث إلى القطاع غير المنظم في حالة استقطاب القطاع غير المنظم للعمالة المؤنثة غير الماهرة بسبب تدني مستواهن التعليمي, أو أن ارتفاع مستوى تحصيلهن العلمي سيشكل ضغطاً على سوق العمل ولاسيما في جزئه المنظم, مما يجعل من القطاع غير المنظم مستقطباً لهن ومساهماً في تخفيف حدة البطالة للمتعلمات.

الجدول(8- أ): الحالة التعليمية للنشطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم ونسبتهن خلال الفترة المدروسة:

العام	أميات	نسبة الأميات	يقرأ	نسبة من يقرأ	ابتدائية	تسبة الحاصلات على ابتدائية	إعدادية	نسبة الحاصلات على ابتدائية
2002	34406	28.6	21199	17.6	53965	44.9	6129	5.1
2006	21263	27.8	11455	15	27181	35.6	8964	11.7
2007	39704	35.2	14727	13.1	42207	37.4	9393	8.3
2008	58874	31.6	44995	24.2	48931	26.3	16326	8.8
2009	47120	33.6	19813	14.1	51419	36.6	12153	8.7
2010	47104	33.3	38546	27.2	37428	26.4	10446	7.4

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام 2002, 2006-2010, النسب من إعداد الباحثة

يلاحظ من الجدول (8-أ) ما يلي:

ازدادت نسبة الإناث الأميات من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم من من34406 إلى 47104, بمقدار تغير قدره36.9%, فقد كانت نسبة الأميات من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم 28.6% عام 2002 وأصبحت 33.3% عام 2010.

بالنسبة للإناث من فئة يقرأ ويكتبن كان مقدار التغير 81%, من 21199 عام 2002 إلى 38546 عام 2010.

فقد كانت نسبة هذه الفئة إلى إجمالي النشيطات اقتصادياً 17.6% و أصبحت 27.2% خلال الفترة المدروسة. حيث استحوذت هاتان الفئتان على الحصة الأكبر من حجم النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, ويعود ذلك إلى استخدامهم في أعمال تتطلب حد أدنى من المهارة, وبتكاليف أقل لأصحاب العمل.

انخفاضهن في المستوى التعليمي الابتدائي وذلك بسبب إلزامية التعليم فقد كان التغير بين 2002-2010, سالبا بمقدار 30.6% أي من 53956 عام 2002 إلى 37428 عام 2010, حيث بلغت نسبة الحاصلات على ابتدائية من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم 44.9%عام 2002 وانخفضت فأصبحت 26.4% عام 2010.

ارتفاع نسبة الحاصلات على الشهادة الإعدادية من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, وذلك من 6129عام 2002, إلى 10446 عام 2010, بمقدار تغير 70.4% رغم سلوكه تغيرات زيادة ونقصانا تعود إلى حجم التسرب من إلزامية التعليم في هذه المرحلة.

فقد بلغت نسبة هذه الفئة من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم 5.1% عام 2002 وازدادت حتى بلغت 7.4% عام 2010.

الجدول(8- ب): الحالة التعليمية للنشطات اقتصادياً ونسبتهن في القطاع غير المنظم خلال الفترة المدروسة:

العام	ثانوية	نسبة الحاصلات على ثانوية	معاهد	نسبة خريجات المعاهد	جامعيات	نسبة الجامعيات
2002	2751	2.3	1645	1.4	188	0.2
2006	4054	5.3	1724	2.3	1587	2.1
2007	4192	3.7	1011	0.9	1556	1.4
2008	10124	5.4	3849	2.1	3127	1.7
2009	5892	4.2	1331	0.9	2593	1.8
2010	4002	2.8	1184	0.8	2813	2

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام المذكورة, النسب من إعداد الباحثة.

يلاحظ من الجدول السابق:

ارتفاع الحاصلات على الشهادة الثانوية من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, من ذوات التحصيل العلمي ثانوية, بمقدار تغير 45.5%, ويعود ذلك إلى أن الإناث في هذا العمر إن لم يكملن تعليمهن ويحاولن الحصول على عمل لتحقيق دخل معين, وتبعاً لوقوفهن عند هذا المستوى قد يقبلن بأي عمل وإن كان لا يتناسب مع مستواهن التعليمي, وغالباً تكون أعمالهن مرتبطة بالأعمال التي لا يتطلب إنجازها مستوى تعليمي, (حياكة, مصانع...). فقد بلغ عددهن 2751 عام 2002 وازداد ليبلغ 4002, وذلك بنسبة 2.3% من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم عام 2002, و2.8% عام 2010, وذلك بتفاوت في النسب خلال فترة الدراسة.

يلاحظ أن الحاصلات على شهادة معهد متوسط يشكلن أدنى مشاركة في القطاع غير المنظم, وذلك لان القطاع المنظم هو أكثر من يستقطب هذه العمالة فقد كان معدل تغيرهن سالبا بمقدار28%, فقد كان عددهن 1645عام 2002 وتناقص حتى أصبح 1184 عام 2010. وذلك وفق نسبة من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم بلغت 1.4%عام 2002, وتناقصت حتى بلغت20.8% عام 2010.

ارتفاع نسبة مشاركة الجامعيات في القطاع غير المنظم, وذلك بسبب تزايد البطالة, فكان مقدار تغيرهن كبير 139.6%, لأنهن وجدن في القطاع غير المنظم مكانا مشجعاً, لاسيما أن بعض منشآت القطاع غير المنظم قد تحتاج إلى خريجي الجامعات, رغم طابعها غير المنظم من الناحية القانونية.

وبالتالي فقد ازدادت نسبتهن من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم من 0.2% عام 2002 إلى 2% عام 2010.

ويمكن القول على الرغم من انخفاض حجم الإناث الحاصلات على شهادات جامعية من إجمالي النشيطات اقتصادياً كنسبة, إلا أنهن في ازدياد, مما يفقد القطاع المنظم مؤهلات قد تساهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي .

وبالتالي فإن ذلك يتطلب توضيح مدى ارتباط مستوى التحصيل العلمي للنشطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, ومستوى مساهمتهن في النشاط الاقتصادي, وذلك باختبار الفرضية الثالثة للبحث. ويقدم الجدول الآتي نتائج الاختبار:

الجدول(9): الارتباط بين مساهمة الإناث من القطاع غير المنظم في النشاط الاقتصادي ومستواهن التعليمي خلال الفترة 2002-2010:

	المستوى التعليمي	الأمية	تقرأ وتكتب	الابتدائية	الإعدادية	الثانوية	معاهد متوسطة	جامعيات
مساهمة النشيطات اقتصادياً من القطاع غير المنظم في النشاط الاقتصادي	معامل ارتباط بيرسون	0.87	0.826	0.733	0.629	0.733	0.817	0.844
	درجة المعنوية	0<0.05	0<0.05	0.004<0.05	0.018<0.05	0.004<0.05	0<0.05	0<0.05
	قبول الفرضية	نقبل الفرضية البديلة	نقبل الفرضية البديلة	نقبل الفرضية البديلة	نقبل الفرضية البديلة	نقبل الفرضية البديلة	نقبل الفرضية البديلة	نقبل الفرضية البديلة

المصدر: مخرجات Spss

من خلال دراسة الجدول السابق, يلاحظ أن الفرض البديل قد قبل ورفض الفرض العدم, وذلك بدرجة ارتباط قوية للأميات, تليها الجامعيات, ثم من يقرأن ويكتبن, فالمعاهد المتوسطة, ومن بعدها الابتدائية فالإعدادية.

أي يمكن التحليل السابق من القول إن المستوى التعليمي من شأنه أن يؤثر في مساهمة الإناث في القطاع غير المنظم, وكلما انخفض المستوى التعليمي كلما كان القطاع غير المنظم جاذبا لهن.

3.2 توزع المشتغلات في القطاع غير المنظم وفق الحالة العملية:

إن تقسيم العمالة المؤنثة حسب الحالة العملية, يعود إلى تعريفات التصنيف الدولي من قبل مركز العمالة(ICSE) لعام 2003, مع الأخذ بعين الاعتبار تعريف القطاع المنظم وعمالته التي سبق وأن ذُكرت في بداية البحث وذلك, بتصنيف المجموعات كما يلي**[11]** :

- العاملات بأجر: وهنّ من مجموعة وظائف العمل المأجور.
- صاحبات العمل: وهن العاملات اللواتي يعملن لحسابهن الخاص أو مع واحد أو عدد قليل من الشركاء، ويسمى العمل الحر (أي وظائف حيث الأجر تعتمد اعتمادا مباشرا على الأرباح المتأتية من البضائع والخدمات المنتجة). ويعمل لديهن شخص أو أكثر كموظف.
- العاملات لحسابهن الخاص: هن العاملات اللواتي يعملن لحسابهن الخاص أو مع واحد أو أكثر من الشركاء "وظائف العمالة الذاتية" والتي لم تشارك في العمل على أساس مستمر أي ليست بموظفة.
- العاملات المساهمات لدى الأسرة: وهن العاملات اللاتي يعملن "العمل الذاتي كوظيفة"، كما تشمل العاملات لحسابهن الخاص في مؤسسة موجهة نحو السوق التي يشغلها الشخص الذي يعيش ذات الصلة في نفس المنزل.

الجدول(10): توزع المشتغلات حسب الحالة العملية ونسبتهن إلى إجمالي النشطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم:

العام	صاحبات عمل	نسبة صاحبات العمل	يعملن لحسابهن	نسبة من يعملن لحسابهن	يعملن بأجر	نسبة من يعملن بأجر	يعملن لدى الأسرة	نسبة العاملات لدى الأسرة
2002	512	0.43	11461	9.5	33114	27.5	58155	48.35
2006	4441	5.81	15125	19.8	34910	45.7	16797	21.99
2007	3763	3.34	23088	20.5	24859	22	54876	48.65
2008	2017	1.01	8414	4.2	62902	31.6	112893	56.77
2009	280	0.2	26497	18.5	45219	31.6	68324	47.77
2010	463	0.33	22098	15.6	50678	35.8	66192	46.77

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام المذكورة, النسب من إعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

يلاحظ ضعف مساهمة الإناث صاحبات عمل في القطاع غير المنظم, فقد كانت نسبتهن من إجمالي النشيطات اقتصادياً 0.43% عام 2002, وتناقصت خلال الفترة المدروسة لتصبح 0.33%, مما يقدم مؤشراً, على أن المشتغلات في القطاع غير المنظم غالبا هن بحاجة للعمل ضمن أي ظروف لتأمين معيشتهن اليومية.

ارتفاع عدد المشتغلات لحسابهن من 11461 إلى 22098 عام 2010, حيث كان متوسط نسبتهن إلى إجمالي النشيطات اقتصادياً في هذا القطاع 9.5% عام 2002, وازدادت لتصبح 15.6% عام 2010, ويشير هذا الارتفاع إلى مساهمتهن في قطاع الزراعة وانخفاض النمو في الاقتصاد الرسمي.

تشكل الإناث العاملات بأجر أعلى نسبة مساهمة بين النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, بالإضافة إلى ارتفاع عددهن بمتوسط وقدره 32%, من 3114 عام 2002 إلى 50678 عام 2010. حيث كانت نسبتهن من إجمالي النشيطات 27.5% عام2002 وازدادت لتصبح 35.8% عام 2010.

إن العاملات لدى الأسرة, غالبا تكون غير مدفوعة الأجر, فهي مؤشر لتنمية الفقراء, وانخفاض فرص العمل وانتشار الفقر**[14]**. وهذه هي العوامل المرافقة لنمو القطاع غير المنظم, فكان مقدار التغير بين سنة الأساس وسنة 2010, 13.8%, ورغم تغيره خلال السنوات فإنه يعطي مؤشراً على وجود القطاع غير المنظم بقوة بالنسبة للإناث ولاسيما أنهن يحققن ذلك من خلال عمالتهن في الأسر. فقد كان عددهن 58155عام 2002, بنسبة من إجمالي النشيطات اقتصادياً وقدرها 48.35%, وأصبح 66192 عام 2010 بنسبة 46.77%.

4.2 توزع المشتغلات في القطاع غير المنظم وفق أقسام النشاط الاقتصادي:

تقدم مسوح القوى العاملة توزع المشتغلات حسب أقسام النشاط الاقتصادي, وذلك بشكل مشابه للتقسيمات العالمية للتصنيف الصناعي (ISIC) وفق نسختي 1990- 2008**[12]** وذلك بشكل إجمالي كم يقدمها الجدول الآتي:

الجدول(11- أ): توزع المشتغلات حسب أقسام النشاط الاقتصادي ونسبتهن إلى إجمالي النشطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم (الأعداد بالألف):

العام	زراعة وصيد وحراجة	نسبة المشتغلات في الزراعة والصيد	الصناعة	نسبة المشتغلات في الصناعة	خدمات	نسبة المشتغلات في الخدمات
2002	87111	72.4	8553	7.1	3542	2.9
2006	42897	56.2	10759	14.1	8421	11
2007	84539	75	7532	6.7	6621	5.9
2008	142470	71.6	12811	6.4	17722	8.9
2009	110045	76.9	10558	7.4	10300	7.2
2010	112701	79.6	13090	9.2	9205	6.5

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام المذكورة, النسب من إعداد الباحثة

تشير مسوح قوة العمل من خلال الجدول إلى :

ازدياد حجم المشتغلات في الزراعة وفقا للقطاع غير المنظم خلال الفترة المدروسة من 87111 عام 2002,إلى 112701 عام 2010.

حيث تحتل الزراعة المرتبة الأولى لجذب الإناث للعمل في القطاع غير المنظم, على الرغم من انخفاضها عام 2006, وتذبذها بعد ذلك, نتيجة للجفاف الذي ترافق مع هذه السنوات من جهة, وبالتالي هجرتهن مع عائلتهن للبحث عن عمل من الريف إلى المدينة من جهة ثانية, يبقى القطاع الزراعي مسيطر على الحيز الأكبر من عمل الإناث في القطاع غير المنظم.

فقد بلغت نسبة المشتغلات في القطاع الزراعي من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم 79.6% عام 2010, بعد أن كانت72.4 %في عام 2002.

ترافق ذلك مع نمو حجم المشتغلات في الصناعة من 8553 عام 2002 إلى 13090 عام 2010, حيث يمكن القول إنها جذبت الإناث إليها, لحاجة هذا القطاع لليد العاملة الرخيصة, واضطرارهن للعمل في القطاع غير المنظم, وهذا ما يتناسب مع مستواهن التعليمي الذي سبق وأشير له. حيث بلغت نسبتهن 9.2% من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم عام 2010 بعد أن كانت 7.1% عام 2002.

يشير قطاع الخدمات إلى ارتفاع واضح للمشتغلات في القطاع غير المنظم خلال سنوات الدراسة, كإجمالي أعدادهن بالمطلق, وذلك بنسبة بلغت 6.5%عام 2010, بعد أن كانت2.9% عام 2002 .

الجدول(11– ب): توزع المشتغلات حسب أقسام النشاط الاقتصادي ونسبتهن إلى إجمالي النشطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم (الأعداد بالألف):

العام	بناء وتشيد	نسبة المشتغلات في البناء والتشيد	مطاعم وفنادق	نسبة المشتغلات في المطاعم والفنادق	نقل ومواصلات	نسيبة المشتغلات في النقل والمواصلات	الما والتأمين	نسبة المشتغلات في المال والتأمين
2002	2179	1.8	1391	1.16	667	0.6	0	0
2006	3033	4	5081	6.65	850	1.1	232	0.3
2007	4062	3.6	2328	2.06	930	0.8	574	0.5
2008	2420	1.2	7466	3.75	1221	0.6	1987	1
2009	2064	1.4	6198	4.33	298	0.2	858	0.6
2010	701	0.5	2503	1.77	409	0.3	822	0.6

المصدر: مسوح قوة العمل للفترة المدروسة, النسب من إعداد الباحثة

يلاحظ من الجدول ما يلي:

انخفضت نسبة المشتغلات في البناء والتشييد, من إجمالي النشيطات اقتصادياً, حيث كانت 1.8% عام 2002, وبلغت 0.5% عام 2010.

نسبة المشتغلات في قطاع النقل والمواصلات اتخذت السلوك ذاته بالانخفاض, فقد بلغت نسيتهن من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم 0.3% بعد أن كانت0.6% عام 2002, وهي نسبة منخفضة بكل الأحوال.

ارتفاع حجم المشتغلات في قطاع المال والتأمين والعقارات كأعداد مطلقة من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, ولكن بنسب أقل من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

5.2 توزع المشتغلات في القطاع غير المنظم حسب أقسام المهن:

إن تقسيمهن يخضع لمستويين وفق تصنيفي عام 1988, وعام 1998, فيشمل ما يلي 1988**[13]** :

الجدول(12): توزع المشتغلات في القطاع غير المنظم حسب أقسام المهن وفق تصنيف 1988:

العام	إداريات وأعمال كتابية	النسبة من إجمالي النشيطات اقتصادياً	مهنيون وفنيون	النسبة من إجمالي النشيطات اقتصادياً	الخدمات والبيع	النسبة من إجمالي النشيطات اقتصادياً	مهن زراعة	النسبة من إجمالي النشيطات اقتصادياً	مهن إنتاج	النسبة من إجمالي النشيطات اقتصادياً
2002	728	0.61	1013	0.84	3659	4.79	87832	73.0	10210	8.5
2006	1162	1.52	3307	4.33	9639	8.55	43105	56.4	14060	18.4
2007	374	0.33	2767	2.45	6575	3.31	85046	75.4	11824	10.5
2008	3781	1.90	8881	4.47	16710	11.68	141997	71.4	14858	7.5

المصدر : مسوح قوة العمل للأعوام 2002-2006, النسب من إعداد الباحثة

إن تصنيف الإناث وفق المهن, يمكن أن يعطي مؤشرا مساندا لتوزعهن حسب أقسام النشاط الاقتصادي, حيث يلاحظ:

أن المشتغلات في مهن الزراعة تشكل الحجم الأكبر من إجمالي النشيطات اقتصادياً في القطاع غير المنظم, فقد بلغت عام 2008 نسبة وقدرها 71.4%.

بالنسبة للمشتغلات في الخدمات والبيع قد ازدادت خلال الفترة المذكورة من 3659عام 2002, إلى 16710 عام 2006, فبعد أن كانت نسبتهن 84.79% عام 2002, أصبحت 11.68% عام 2008.

أما مهن الإنتاج فقد سلك سلوكا متذبذبا خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2008.

وبالنسبة لباقي المهن فقد ازددن كأعداد مطلقة من المشتغلات في القطاع غير المنظم لكن بمعدلات وسطية أقل بكثير من الزراعية و الخدمات والبيع.

وأما بعد عام 2008, فإن توزع المشتغلات في القطاع غير المنظم حسب المهن كان وفق التصنيف 2008 [14] وهو تصنيف جديد, حيث تتوافر بيانات 2009, 2010, وهما غير كافيان لتحليل التحولات والتغيرات التي طرأت على المشتغلات في القطاع غير المنظم حسب المهن. ولكن يمكن القول من خلال الجدول بقاء مهنة الزراعة هي المسيطرة على عمل الإناث في القطاع غير المنظم.

الجدول(13): توزع المشتغلات في القطاع غير المنظم حسب المهن وفق التصنيف 2008:

العام	المشرعات وكبار الموظفات	الاختصاصيات	الفنيات ومساعدات الاختصاصيين	الكتبة	العاملات في مهن الخدمات والبيع في الاسواق والمحلات	العاملات في الزراعة وصيد الاسماك	الحرفيات والمهن المرتبطة بهن	مشغلات المصانع والآلات وعمال التجميع	العاملات في المهن الاولية
2009	158	3353	1275	802	5906	66085	10692	964	51086
2010	-	3327	331	-	4626	61539	13106	644	55859

المصدر: مسوح قوة العمل للعامين 2009-2010

إن التحليل السابق, قدم واقع الإناث في القطاع غير المنظم,وقد لوحظ الارتباط والتداخل بين توزعهن كمشتغلات حسب أقسام النشاط الاقتصادي, والمهن, وكذلك الحالة العلمية. وذلك يرتبط بمستواهن العلمي من جهة وتوزعهن حسب فئات العمر من جهة ثانية.

وبالتالي يمكن الخلوص بمجموعة من النتائج وذلك كما يلي:

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- تتأثر مساهمة الإناث الإجمالية في سوق العمل بعمالتهن في القطاع غير المنظم, وذلك لأن الدراسة أوضحت أن القطاع غير المنظم يشغل جزءاً مهماً من القطاعات المكونة لسوق العمل, وتحديداً للإناث.
- يستقطب القطاع غير المنظم عمالة الإناث الفتية من جهة, وعمالتهن بعد سن الإنجاب, حيث تعود الإناث للعمل في ضوء ضعف القطاع النظامي عن استيعابها مما يجعلهن يقبلن بأعمال القطاع غير المنظم.
- يحدد المستوى التعليمي للإناث اتجاههن إلى القطاع غير المنظم, فغالباً ما يستقطب العمالة غير الماهرة كونه يستدعي العمالة الرخيصة, ولاسيما كونه غير مسجل قانونياً, وهذا ما يتطلب عمالة مؤنثة ذات مستوى تعليمي منخفض.
- يمتص القطاع غير المنظم من جهة ثانية, جزءاً من بطالة الإناث لاسيما ذوات المستوى التعليمي الجامعي, لضعف الاقتصاد الوطني عن توفير الوظائف المناسبة لهن, وبالتالي فإن عملهن سيهدر من طاقاتهن, وإضاعة رأس المال البشري في مجالات لا تتناسب مع مؤهلاتهن.
- يستحوذ القطاع الزراعي على الحصة الأكبر من عمل الإناث في القطاع غير المنظم, وقد يمكن تفسير ذلك بأن هجرة الذكور إلى المدن, تجعل العمل الزراعي من نصيب الإناث, ولاسيما بارتباط ذلك بتوزعهن حسب الحالة العلمية كونهن يعملن لحسابهن ويعملن لدى الأسر.
- يرتبط توزع الإناث في القطاع غير المنظم حسب أقسام النشاط الاقتصادي مع توزعهن حسب أقسام المهن.
- يقود تحليل عمالة الإناث في القطاع غير المنظم إلى أن هناك إمكانية للانتقال من القطاع المنظم إلى غير المنظم, حيث ظهر ذلك من خلال ازدياد حجم المشتغلات في القطاع غير المنظم على الرغم من الانخفاض الإجمالي

في حجم المشتغلات, ويمكن تفسير ذلك من خلال أن التحول هذا للمشتغلات في القطاعات يتعلق بتدفق العمالة فيما بينها من خلال:

1. خصائص الفرد العامل أو الباحث عن عمل
2. خصوصية البلد (وجود بيئة قانونية. أهمية رأس المال,بيئة الاقتصاد الكلي)
3. التحفيز(اقتصادياً, اجتماعياً, ونفسياً)
4. مستوى صنع القرار(فردياً, مجتمعية وجماعية)**[15]**.

- على الرغم من أن القطاع غير المنظم يشكل جزءا مهما من سوق العمل فيما يخص الإناث, إلاّ أنه لا يمكن إغفال مجموعة من الأمور المتعلقة بسلبيات ذلك القطاع:

1. لا يمكن للإحصائيات المتعلقة بالمشتغلات في القطاع غير المنظم أن تحصر جميع المشتغلات, وذلك لتشعب هذا القطاع والصعوبة البالغة في حصر جميع مكوناته.
2. يُحكم عمل الإناث في القطاع غير المنظم بظروفه التي غالباً ما تكون غير متناسبة مع العمل اللائق.
3. انخفاض الأجور التي تحصل عليها الإناث في هذا القطاع, ومع ذلك تتجه نحوه, مما يقدم مؤشرا على وجود الفقر من جهة, وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الفرص المناسبة للعمالة.
4. يشجع وجود هذا القطاع على زيادة نسبة تسرب الإناث من المدارس, باعتبارهن يشكلن مورد أساسي للأسر, وذلك يشجع على عمالة الأطفال. ومن وجهة نظر أخرى قد يدفع القطاع غير المنظم ضمن ظروف العمل التي تعمل ضمنها الإناث, وهي ظروف غالبا ما تكون غير محمية, إلى خروج الإناث من قوة العمل.

التوصيات:

- إن القطاع غير المنظم يشغل حصة لا يستهان بها من سوق العمل المؤنث, لذلك يجب الاهتمام بجوهر المشكلة, والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها, من خلال السياسات التي يتوجب أن تتضمنها الخطط الخمسية للبلاد, ولاسيما أنه قد تبين أن تمركزها في القطاع الزراعي.
- إن الانتقال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم, يدل على ضعف الاقتصاد الوطني في خلق الفرص المناسبة لعمل الإناث, وهذا ما يتطلب العمل على زيادة مساهمة النمو الاقتصادي في التوظيف من خلال توجيه المشاريع الإنتاجيّة نحو استيعاب عمالة الإناث.
- إيجاد سياسات تشغيل ضمن القطاع المنظم, للفئات العمرية من الإناث اللاتي يرغبن بالعمل ممن تجاوزن شرط العمر.
- الاهتمام بموضوع تسرب الإناث من المدارس, ووضع ضوابط له, وقوانين أشد صرامة, لأن ذلك من شأنه أن ينقص عدد الإناث الوافدات إلى القطاع غير المنظم.
- الحاجة إلى شبكة من البيانات المتعلقة بالقطاع المنظم وعمالته, للوقوف بدقة على واقع القطاع غير المنظم وبالتالي تحديد العقبات التي سببته, لاسيما أن هذا البحث قد عانى من شح في البيانات الإحصائية.

المراجع:

[1] *مبادئ توجيهية بشأن تعريف إحصائي للعمالة غير المنظم,منظمة العمل الدولية*, جنيف,2008, ص1.

[2] TANZI,V. *The Under Ground Economey In The United State*, Estimation And Implication. Banca Nazional Lavaro Quarty Review,NO 135,1981. P13-14

[3] SHNIDER, F.H. *Shadow Economy*. Jojannes Kepler University of Linz, Austria, 2002.P13-16.

[4] *Women and Men in The Informal Economy A Statistical Picture*,International Labour Office, Geneva,2002,p13

[5] لمعلومات أكثر, *مبادئ توجيهية بشأن تعريف العمالة في القطاع غير المنظم*, مرجع سابق.

[6] العلي, ابراهيم ; أوغلي, مصطفى, *النمو السكاني وظاهرة القطاع غير المنظم*, المكتب المركزي للإحصاء, دمشق, 2002, 3-4

[7] عبد المعطي،عبد الباسط.*حول خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي، دارسة استطلاعية في حي شعبي بمدينة القاهرة*. المجلة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بغداد, 1989, ص20-22.

[8] ورقة سياساتية, *مفهوم العمل غير المنظم وعمل النساء فيه واقع ورؤية*, مركز تطوير المنظمات الأهلية الفلسطينية, فلسطين, 2010, 2.

[9] قارة, ملاك. *اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك,تونس والسنغال*, إطروحة دكتوراه, جامعة منتوري القسطنطينة, الجزائر,2010, 39.

[8] المرجع السابق, 39.

[9] سلمان, حيان. *اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي*, جمعية العلوم الاقتصادية, ندوة الثلاثاء الاقتصادي, دمشق, سورية, العدد20, 2006, 9.

[10] ILO : *Employment indicators*, *KILM2 manuscript Employment-to-population*, 7th Edition, Geneva,2011,p1. www.ILO.org/kilm

[11] http://laborsta>ilo.org/applv8/data/icsee.html

[12] KILM 7th Edition, op.cit.Chapter3. *KILM 3,manscript Status In Employment*,p1.

[13] HOFFMANN, E ;SCOTT, M. *The Revised International Standard Classification Of Occupation,(ISCO-88),* A short presentation, International labour office Bureau of Statistics, Geneva, 1993.p7

[14] *International standard classification of structure*: ISCO-08/ International Labour office- Geneva: ILO, 2012.v1.p14.

[15] BACCHETTA. M; EKEHARD. E ; BUSTAMANTE. P. J. *Globalization and Informal Developing Countries*, World Trade Organization and International Institute for Labour, 2009. P46.